في سجن غزة وطعنه في أثناء فترة زيارة، في ٢٥ آذار (مارس)، فردّ الجنود بفتح النار.

غير ان العنف الذي مارسته قوات الاحتلال لم يردع ناشطي الانتفاضة وخلاياها المسلّحة عن مواصلة المجابهة. اذ نفّذ هؤلاء الناشطون ٥٢ عملية هجومية بواسطة الاسلحة النارية والعبوات والقنابل اليدوية والسكاكين في خلال الفترة قيد المراجعة، أدّت مجتمعة الى قتل ١٧ اسرائيلياً. وتوزّعت العمليات الهجومية بين ٢٠ حادثة اطلاق رصاص و٢٤ حادثة طعن أو ضرب بآلات حادة، وثماني حوادث زرع أو القاء عبوات وقنابل. غير ان ضابطاً اسرائيلياً كبيراً أوضح ان قوات الاحتلال باتت تتعرّض لاطلاق نار يومي بعد ان كان معدّل ذلك مرة واحدة في الاسبوع. وأوضح الضابط ان الهجمات النارية زادت من ١٦٨ العام ١٩٩٠ الى ٢٩٧ في العام ١٩٩١ و٥٠٨ في ١٩٩٢، علماً بأنها تراجعت قليلاً لتصل الى ٤٤ في الشهرين الاوليين من العام ١٩٩٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٢٨). وأضاف ضابط آخر ان حركة «فتح» مسؤولة عن معظم الهجمات، ولكن عمليات «حماس» أكثر دموية، علماً بأن بعض الاوساط الفلسطينية تشير الى احتمال ان تكون «حماس» قد اكتسبت بعض كوادر «فتح» من ذوي الخبرة والتجربة وهم الذين ينفّذون أكثر عملياتها جرأة (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٢٨).

تصادف الاعلان عن هذه الاحصاءات مع موجة من العمليات تمثّلت في طعن جندي في سجن غزة، في ٢٥ آذار (مارس)؛ وقتل أحد أفراد «حرس الحدود» في طولكرم في ٢٧ الشهر، تبيّن لاحقاً انه فلسطيني متطوّع من أرض ١٩٤٨؛ وقتل مستوطن طعناً في مزرعته في نيسانيت (غزة) وجرح آخر في القدس بالطريقة ذاتها في ٢٨ منه؛ وقتل مستوطن آخر طعناً في غديد (غزة)، في ٢٩ منه. لكن العملية التي أثارت القدر الأكبر من الذعر والنقمة في اسرائيل كانت قتل شرطيّين اثنين في اثناء نومهما داخل سيارتهما في الخضيرة، وسرقة سلاحهما. وقع الحادث فجر الثلاثين من الشهر، وقد أكدت كل من حركة «حماس» ومنظمة «الجهاد الاسلامي ـ قوات صلاح الدين» مسؤوليتها عنه (**المصدر نفسه**، ٣/٣١ و١/٤/١٩٩٣).

لم يتأخر الرد الاسرائيلي، اذ جاء على لسان سكرتير الحكومة، الياكيم روبنشتاين، انه تقرر عزل الضفة الفلسطينية تماماً، اعتباراً من منتصف ليل في ٣٠ ـ ٣١ آذار (مارس)، وجاء ذلك بعد يوم واحد من عزل قطاع غزة. وتوقع اللواء فلنائي ان يلحق هذا الاسلوب الضرر بالجميع، اذ «يزيد الغليان داخل وعاء الضغط» على الرغم من ضرورته للفصل بين السكان في الجانبين (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٤/٢).

جاءت هذه الاجراءات في أعقاب اعلان مسؤولين اسرائيليين في مقدمهم رئيس الحكومة، اسحق رابين، عن النية في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الوافدين عبر «الخط الاخضر» (**الحياة**، ١٩٩٣/٣/١٧). كما جاءت بعد تنامي اعتداءات المستوطنين وتزايد تهديداتهم. وكان رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية اللواء ايهود براك، طالب بتاريخ ٣/٩ المستوطنين بضبط النفس وعدم «فرض عدالة ذاتية». جاء ذلك في أعقاب قتل مواطنيْن فلسطينيين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/١٠). الّا ان المستوطنين أخذوا في تصعيد أنشطتهم، فأوقفوا في أواسط آذار (مارس) استخدامهم ألفين الى ثلاثة آلاف عامل زراعي فلسطيني يعملون في مستوطنات قطاع غزة، بينما أقام آخرون الحواجز ومنعوا تنقل العمال عند مستوطنة عيله، وحرقوا محطة للوقود في اللبن الشرقية، في ١٧ منه (**المصدر نفسه**، ١٥ و١٩٩٣/٣/١٨).

مع فرض الطوق الامني على الارض المحتلة وعزلها أُتيحت الفرصة أمام الجنود الاسرائيليين لمزيد من اطلاق النار وقتل المسلحين الفلسطينيين دون تحذير مسبق، ومن غير ان تتعرّض حياتهم للخطر (**الحياة**، ١٩٩٣/٤/١). ففي أعقاب اجتماع عقده مجلس الوزراء المصغّر، صرّح ضابط كبير بـ «اننا حصلنا على تفويض بالقيام بما هو ضروري لمواجهة الارهاب: ارسال تعزيزات كبيرة، تفتيش كل منزل واعتقال كل محرّض، وتعزيز الحواجز والوحدات الخاصة» (**هآرتس**، ١٩٩٣/٣/٣١)، في وقت تركّز جانب كبير من الجهد الاسرائيلي على مطاردة الناشطين المطلوبين المسلّحين. وكان رابين أشار الى اعتقال ٤٢